مستقبل العلاقات الأمريكية – الصينية وأثرها في السياسة الدولية

م . د. فاضل عبدعلي حسن الشويلي

جامعة ذي قار / مركز ذي قار

للدراسات التاريخية والآثارية

الملخص

لم تكن العلاقات الأمريكية – الصينية بمنأى عن تلك التطورات التي حدثت ما بعد تفكك الاتحاد السوفيتي وانتهاء الحرب الباردة، لكون تلك الدولتين تمتلكان مقدرات القوة والتأثير كل في محيطها الاقليمي والدولي، فالولايات المتحدة الأمريكية تعد الدولة الأكثر تطوراً وامتلاكاً للقوة في كل مفاصلها الاقتصادية والعسكرية والأمنية والدبلوماسية وغيرها، مما جعلها تعد الدولة رقم واحد في العالم ولم تزل القطب الأحادي منذ تفكك الاتحاد السوفيتي، أما الصين فهي من بين الدول التي تسعى للحصول على مكانة عالمية في النظام الدولي، فهي القوة الاقتصادية المرشحة لمنافسة الولايات المتحدة الأمريكية في النظام الدولي، من هنا فان العلاقات الأمريكية – الصينية تجمع ما بين التنافس من جهة والتعاون من جهة أخرى، كون تلك الدولتين تتوفر لديهم مختلف أنواع القوة (العسكرية والاقتصادية والتقنية وغيرها)، وهذا ما يؤهلهما الى القيام بدور عالمي بفعل المصالح المتشابكة لدى كل طرف مع الدول الأخرى والحلفاء، إذ يسعى كل طرف للوصول الى أهدفه واستراتيجيته المرسومة، بآليات مختلفة .

Summary

The US-China relations were not immune to the developments that followed the disintegration of the Soviet Union and the end of the Cold War. These two countries

possessed the potential of power and influence in their respective regional and international environments. The United States is the most developed and powerful country in all its economic, military, security and diplomatic links. And others, making it the number one country in the world and has not been the monopolist since the breakup of the Soviet Union, China is among the countries seeking to obtain a global position in the international system, it is the economic power nominated to compete with the US American relations in the international system. Hence, the US–China relations combine the competition on the one hand and the cooperation on the other, as they have different types of power (military, economic, technical, etc.), which qualifies them to play a global role because of the intertwined interests Each Party has with other States and allies, each Party seeking to achieve its objectives and strategy drawn up with different mechanisms

مقدمــة

من المتفق عليه فان الأحداث ما بعد الحرب الباردة والتي أدت الى تفكك الاتحاد السوفيتي وانتهاء فترة القطبية الثنائية، الأمر الذي أدى الى تفرد الولايات المتحدة الأمريكية في النظام الدولي، وإحداث جملة من التغييرات في مختلف أبعاد السياسة الدولية، وعليه فلم تكن العلاقات الأمريكية – الصينية بمنأى عن تلك التطورات، كون تلك الدولتين تمتلكان مقدرات القوة والتأثير كل في محيطها الاقليمي والدولي، فالولايات المتحدة الأمريكية تعد الدولة الأكثر تطوراً وامتلاكاً للقوة في كل مفاصلها الاقتصادية والعسكرية

والأمنية والدبلوماسية وغيرها، مما جعلها تعد الدولة رقم واحد في العالم ولم تزل القطب الأحادي منذ تفكك الاتحاد السوفيتي.

أما الصين فهي من بين الدول التي تسعى للحصول على مكانة عالمية في النظام الدولي، فهي القوة الاقتصادية المرشحة لمنافسة الولايات المتحدة الأمريكية في النظام الدولي، وهذا ما أدركته الولايات المتحدة الأمريكية من خلال الاقتصاد المتسارع النمو للصين والذي بدأ قفزاته السريعة مطلع عقد التسعينيات، وقدراتها الديموغرافية وقوتها العسكرية وهذا ما يجعلها المنافس الأهم والأكبر للولايات المتحدة الأمريكية، على وفق هذه المعطيات والتطورات ستكون هنالك فواعل مهمة تؤثر وبشكل مباشر في رسم ملامح نظام عالمي جديد وستكون الصين في مقدمة هذه الفواعل.من هنا وعبر هذه المقدمة تبرز مجموعة من التساؤلات والتي تمثل عبرها إشكالية البحث :

1- كيف ستتعامل الولايات المتحدة الأمريكية لاحتواء الصين كونها المنافس الأول في النظام العالمي.

2- فهل ستبرز ملامح الصراع والتنافس في العلاقات ما بين البلدين، أم تتجه نحو التعاون .

3- هل سيشهد النظام الدولي المرتقب ثنائية قطبية اقتصادية أمريكية – صينية .

وفرضية البحث ترى بأن العلاقات الأمريكية – الصينية ستكون متباينة ما بين التنافس والتعاون، لأن الولايات المتحدة الأمريكية لا تستطيع ايقاف هذا التطور الكبير في الاقتصاد الصيني من جهة، ومن جهة أخرى لا يمكن للولايات المتحدة الأمريكية من أن تصنع عدواً لها من الصعوبة بمكان إيقافه أو تحجيم دوره .

المبحث الاول:

العلاقات بين البلدين ما بعد

انتهاء الحرب الباردة

بعد نهاية الصراع الأمريكي – السوفيتي بتفكك الأخير، أدركت الولايات المتحدة الأمريكية قدرتها وذاتها، وأخذت تبحث عن مرحلة جديدة تمثل لها الفرصة السانحة لفرض سيطرتها على النظام الدولي وترسيخ هيمنتها، عبر ممارسة دورها في قيادة العالم والتحول الى نظام أحادي القطب، لكونها باتت القوة الأعظم في العالم وعلى مختلف الصعد. ومن خلال هذا المبحث وعبر المطلبين التاليين سنحاول التطرق الى علاقة البلدين ما بعد تفكك الاتحاد السوفيتي وكذلك ما بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 .

المطلب الأول

مرحلة ما بعد تفكك الاتحاد السوفيتي

مما لا شك فيه فان انهيار التوازن الدولي الذي كان مرتبطاً بنظام القطبين بعد تفكك الاتحاد السوفيتي، وتفرد الولايات المتحدة الأمريكية التي امتدت وتوسعت مستفيدة من غياب العوائق التي كانت تحول دون توسعها، هذا ما أفضى بالنتيجة الى انفرادية أمريكية على الساحة الدولية، وفي ظل هذا التوسع المشحون بالتفاعلات المتسارعة في العلاقات الدولية في ظل بيئة يهيمن عليها طرف دولي تتوفر لديه كل امكانيات الهيمنة، فكانت العلاقات الدولية بطبيعة الحال انعكاساً لتوجهات سياسة القطب المهيمن (1).اذ ارتكز الادراك الصيني للتحولات العالمية على الرغبة في حماية تجربة الاصلاح الاقتصادي والمحافظة على طابعها وإيجاد الشروط الملائمة لإنجاحها، لما لها من أهمية في بناء دور الصين المستقبلي في نظام دولي أخذت معالمه ترتكز على معطيات اقتصادية، وكذلك إدراك الصين على ضرورة أن يكون لها دور متميز في تفاعلات البيئتين الاقليمية والدولية، ولهذا

تحركت باتجاه مجموعة من القضايا، كانت محاور أساسية تعين على كشف حقيقة التغيرات في نمط التفكير الصيني ونماذجه السلوكية للتحول من موقع الانحسار النسبي في مرحلة القطبية الثنائية، الى الانفتاح النشيط في مرحلة القطبية الأحادية، الأمر الذي فرض على الصين أن تجهز نفسها للبحث عن مقومات دور جديد ينسجم مع حقائق التغيير، فتثبت به مكانتها الدولية في عالم يتسم بوجود القوتين العظمتين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي (2). وفي سياق الحديث عن رؤية وادراك الولايات المتحدة الأمريكية لتقويض القوى الصاعدة في سعيها لتأسيس نظام دولي جديد على وفق متبنياتها ومصالحها وأهدافها، فقد باتت الصين في المدرك الاستراتيجي الأمريكي، كون الصين تعد أحدى القوى الدولية المرشحة لأداء دور فاعل ومؤثر في القرن الحادي والعشرين، إذ يمكن أن تسهم هذ الدولة العملاقة في صياغة شكل النظام الدولي، فالصين تعيش مرحلة انتقالية مهمة في تاريخها المعاصر، تشهد فيها مؤشرات وأداء وانجاز على المستوى الاقتصادي والتكنولوجي وحتى العسكري، وهذا بحد ذاته دفع الكثير من خبراء الاستراتيجية والعلاقات الدولية للرهان على مستقبل دورها وموقعها في بنية النظام الدولي الجديد كقوة عظمى سيكون لها حضوراً مادياً ومعنوياً مباشراً ومؤثراً في واقع العلاقات الدولية، وذلك من خلال اسهامها في اعادة تشكيل موازين القوة العالمية والاقليمية ، بناءً على معايير جديدة تختلف عن تلك التي تسعى الولايات المتحدة الامريكية الى تكريسها كأمر واقع لمرحلة ما بعد الحرب الباردة ، وعلى آليات توزيع القوة بين مختلف مراكز القوى التقليدية على الصعيد الدولي او الاقليمي، كذلك في سياسات توزيع الأدوار وبناء التحالفات في مرحلة مهمة من مراحل النظام الدولي، تحاول فيها الولايات المتحدة الأمريكية الانفراد بقيادة العالم وفرض هيمنتها وأنموذجها عبر سياسات تسعى الى خلق الشروط المادية والمعنوية اللازمة لما يعرف بمشروع القرن الأمريكي الجديد (3). ولا بد من الاشارة الى أن تفكك الاتحاد السوفيتي أدى الى بروز دول إسلامية غير مستقرة نسبياً على حدود الصين في آسيا الوسطى ومتخلفة

اقتصادياً، وقد تمثل خطراً على الأقليات الاسلامية في الصين، بالتالي فان السياسة المعلنة من قبل الولايات المتحدة الأمريكية أزاء الصين تعتمد على استراتيجية الارتباط مع الصين وتسعى الى صياغة علاقات تعاونية معها، وفي الوقت نفسه تدير سلسة من التوترات الثنائية المزمنة التي تتعلق بالتجارة والعملة وحقوق الانسان وقضية تايوان والانتشار النووي في كوري الشمالية وايران وبنوايا الصين الاستراتيجية الطويلة الأمد هذا من جهة، ومن جهة أخرى يدعو بعض أطراف الدوائر الحكومية الأمريكية الى ضرورة اتباع الولايات المتحدة الأمريكية سياسة أقوى حدة حيال الصعود الصيني لكونهم يرون في الصين منافساً استراتيجياً وأنها لا محالة ستهدد قوة الولايات المتحدة الأمريكية ونفوذها الدولي الواسع وتنادي تلك المجموعة بتطبيق سلسلة من استراتيجيات الاحتواء تجاع الصين وهو رأي تدافع عنه بشدة المؤسسة العسكرية والمجموعات السياسية المحافظة بالإضافة الى شرائح مهمة من أعضاء الكونغرس الأمريكي ويدعون الى المحافظة على تمركز دولي طويل الأمد للقوات العسكرية البحرية الأمريكية القوية في أماكن وممرات بحرية رئيسة تحيط بالصين لاحتوائها (4).وهنا نستطيع القول بأن العلاقات الأمريكية – الصينية ما بعد تفكك الاتحاد السوفيتي، دخلت في مدرك آخر بعد زوال القطب الآخر المؤثر، وظهور دول صاعدة أخرى، ما حدى بالولايات المتحدة الأمريكية بالإسراع نحو تحجيم كل دولة تحاول المنافسة أو التأثير في مسألة القطبية والهيمنة، فكانت الصين الدولة الأبرز في هذا التحدي كونها تمتلك مقومات المنافسة لا سيما على الصعيد الاقتصادي.

المطلب الثاني :

العلاقات ما بعد أحداث 11 سبتمبر 2001

ليس ثمة خلاف بشأن كون أحداث 11 سبتمبر تمثل مرحلة مهمة في مسار السياسة الدولية عامة والسياسة الأمريكية خاصة، فيكاد يجمع أغلب الباحثين على أن أحداث 11 سبتمبر تعد عاملاً قد أحدث انقلاباً جوهرياً على صعيد العلاقات الدولية، وأدى الى تحول مهم في سياسة الولايات المتحدة الأمريكية وبالطريقة التي دفعتها الى إعادة صياغة استراتيجيتها العالمية، سواء على صعيد إعادة تشكيل السياسات الكبرى أو إعادة تعريف دورها عالمياً، وبهذا الشأن سادت العديد من التوجهات التي تناولت بالبحث والتحليل توصيف هذا الحدث والنتائج التي تربت عليه، وبالتحديد تلك التي ارتبطت بتوجهات السياسة الأمريكية القائمة على مكانة هذه القوة العظمى في النظام الدولي، ومقومات القوة التي تمتلكها والتي كان لها انعكاس واضح في مسار تبلور النظام الدولي الذي أعقب انتهاء الحرب الباردة (5). وفي ظل تنامي الصعود الصيني في النظام الدولي، وفي ضوء ادراكها أهمية مواجهة ذلك الصعود، أخذت الولايات المتحدة الأمريكية منذ العام 2001، تضع الصين ضمن دائرة التهديد المحتمل على المكانة الأمريكية في النظام الدولي، ومنذ ذلك الوقت أخذت الادارة لأمريكية المتعاقبة تتراوح في سياستها تجاه الصين بين نهجي الانخراط الاقتصادي والدبلوماسي والتحوط الأمني ضد تنامي القوة العسكرية الصينية والنفوذ الجيو– سياسي الذي يضر بالمصالح الأمريكية في آسيا، إلا أنها لم تحد عن مسألة صعود الصين، لذلك أخذت الولايات المتحدة الأمريكية تتبع سياسة منع وصول الصين الى مكانة المنافس الاستراتيجي، ولكن مع مواصلة التعاون معها للاستفادة من دعمها في محاربة الارهاب، ومنع انتشار الأسلحة النووية ولا سيما في كوريا الشمالية، وكان عماد ذلك النهج هو اقامة التحالفات أو تجديد التحالفات مع القوى الناشئة في المنطقة مثل اليابان والهند وغيرها من القوى الاقليمية، وذلك لتشكيل واحتواء صعود الصين في المنطقة على وفق

القواعد والقيم الأمريكية وفي اطار نظام اقليمي يستوعب ذلك الصعود (6).وعليه فان أمن المصالح الأمريكية في القارة الآسيوية مرتبط باستقرار تلك القارة، وأن استقرار آسيا مرتبط بدور الصين الاقليمي ودور الصين الاقليمي لا يمكن ضبطه والتحكم باتجاهاته إلا بتوثيق العلاقات الصينية – الأمريكية من خلال إنشاء شبكة كبيرة من المصالح والأدوار التي تقوم بها الصين لوقف انتشار الأسلحة النووية والكيمياوية والبيولوجية، ويمهد لهذا الدور ما حدث من انتقال تدريجي لكون الصين إحدى كبريات الدول المصدرة لتقنيات هذه الأسلحة الى دولة تنظم الى العديد من معاهدات وقف انتشارها، ومحاولات الولايات المتحدة الأمريكية بإقناع الصين بوقف مساعداتها النووية لكل من كوريا الشمالية وإيران وباكستان، وفي ضوء ما تقدم يمكن القول بأن العلاقات الأمريكية – الصينية تتكون من عدة عناصر وتتمثل في ما يأتي : (7).

1- الحرص الأمريكي للحفاظ على علاقة الشراكة مع الصين .
2- الحرص الأمريكي على منع اليابان وبلدان آسيا المجاورة من التعاون المطلق والمفتوح مع الصين .
3- الحرص الأمريكي على إبقاء التطور والنفوذ الصيني تحت المراقبة الأمريكية الدائمة
4- وجود ادراك متزايد ومتبادل بين الطرفين بأهمية الطرف الآخر واحتياجه له وان اختلف معه (8).
5- سيطرة الفكر الواقعي في ادارة كل طرف لعلاقته مع الطرف الآخر، وعدم الرغبة في تقديم أية تنازلات، فالصين من ناحيتها ترفض فكرة الهيمنة الأمريكية، وتدرك الرغبة الأمريكية في احتوائها، في حين لا ترغب الولايات المتحدة الأمريكية في صعود الصين كقوة كبرى منافسة لها وفي الوقت ذاته لا ترغب في انهيار الصين .

وما يميز العلاقات الأمريكية – الصينية حتى بداية التسعينيات من القرن الماضي، أنها كانت تجري في ظل ظروف الحرب الباردة ومتطلبات توازن القوى في النظام الدولي والاتجاهات

طويلة المدى للسياسة العالمية، غير أن التغير الذي لحق ببنية النظام الدولي بانتهاء الحرب الباردة وضع العلاقات الأمريكية – الصينية في إطار جديد، وهو ما عبر عنه بريجنسكي، في رؤيته للصين والتي تقع ضمن قارة آسيا التي عدها رقعة الشطرنج الكبرى والقارة الحاسمة، وهي من بين اللاعبين الجيو– استراتيجيين وبإمكانها تحدي الولايات المتحدة في منطقتها والعالم (9)، وتتزايد نظرة الصينيين الى العالم والى دورها فيه براغماتياً، ولا سيما بعد احداث 11 سبتمبر خوفاً من المخاطرة في الوقوع في عزلة دولية، بعد قرار روسيا الظاهري بالتخلي عن مغريات انشاء تحالف روسي صيني ضد الهيمنة الأمريكية (10)، وأدركت الصين بأن السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية تعتمد على القاعدة القائلة، بأن الطرف المناهض لدورها الكوني لا المهدد للأمن القومي الأمريكي فحسب، هو بمثابة العدو(11).

ومن خلال ما تقدم يمكن القول بأن الصين والولايات المتحدة الأمريكية قد أدركا بأن فكرة الشراكة هي البديل عن فكرة التنافس سيما وان هنالك أفكاراً ومشتركات مهمة تحول التنافس الى تعاون أو مشاركة مثل موضوع مكافحة الارهاب، هذا من ناحية ومن ناحية أخرى فان الطرفان يحاولان عدم صناعة عدو مفترض لبعضهما البعض، لكون الولايات المتحدة الأمريكية تحاول المحافظة على مسألة الهيمنة الأمريكية، بعد تفكك الاتحاد السوفيتي، أما الصين فهي تحاول ترسيخ اقتصادها المتسارع وعدم الدخول في أزمات عسكرية وبالتحديد مع الولايات المتحدة الأمريكية، لأنها ستؤثر وبشكل سريع على تأخر الاقتصاد الصيني وتراجعه الى المربع الأول، وهذا ما لا ترغب به الصين .

المبحث الثاني

العلاقات الاقتصادية الأمريكية – الصينية

تعد العلاقات بين البلدين واحدة من أبرز العلاقات الدولية القائمة في المرحلة الراهنة، لكونها تجمع بين دولتين عظمتين، وتحكم تلك العلاقة التنافس والصراع تارة والتعاون والاعتمادية تارة أخرى، فالصين تعد اليوم في مقدمة الدول الصاعدة التي تطمح لممارسة دور عالمي في ظل هيمنة الولايات المتحدة الأمريكية في السياسة الدولية، وتحاول الأخيرة المحافظة على الهيمنة والسيطرة وعدم صعود منافس آخر، وفي ظل هذه الجدلية في العلاقة سنحاول عبر هذا المبحث التركيز على بعض القضايا التي تؤثر في تلك العلاقة البينية.

المطلب الاول

منطقة آسيا الوسطى(*) كأنموذج للتنافس الاقتصادي الأمريكي – الصيني

تعد منطقة آسيا الوسطى موطئ قدم استراتيجي لعدد من القوى الدولية والإقليمية، وفي مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية سيما عدداً من الدول المتاخمة للمنطقة تمثّل خصوماً أو منافسين للولايات المتحدة الأمريكية، فيتعيّن على وفق إستراتيجية الأمن القومي الأمريكي القضاء عليها، أو في الأقل إضعافها حتى لا تمثّل تحدياً للهيمنة والسياسة الأمريكية، وفي مقدمتها إيران، والصين، وروسيا(12)، ومن ثم فإن محاولة الولايات المتحدة التغلغل فيها يمثّل عاملاً مهماً في إضعاف الدول المناوئة، ومحاولة اختراقها جغرافياً، وسياسياً من وجهة النظر الأمريكية، ولا شك أن هذه الأهمية الجيو – سياسية للمنطقة قد ازدادت بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر2001 واحتلال الولايات المتحدة الأمريكية وقوات حلف شمال الأطلسي أفغانستان، حيث أصبحت الولايات المتحدة في حاجة ماسة لهذه الدول، بالنظر

إلى جوارها المباشر مع أفغانستان، للتمركز فيها، وتوفير الإمدادات للقوات الأمريكية، وإحكام السيطرة والخناق على أفغانستان عبر حدودها مع هذه الدول (13).فقد استطاعت الولايات المتحدة الأمريكية أن تحقق بعض أهدافها الاستراتيجية في هذه المنطقة من خلال الوجود الفعلي للقواعد العسكرية الأمريكية في عدد من جمهوريات آسيا الوسطى، مع الاتجاه نحو تطوير علاقاتها مع هذه الدول في المستقبل في إطار تعاون عسكري، وعليه فهذا الوضع يحقق للولايات المتحدة الأمريكية مزايا عديدة ومن بينها، القرب من حدود الصين مما يوفر ركيزة عسكرية لتهديد الصين في حالة حدوث صراع مستقبلي معها(14).بعد احتلالها المرتبة الثانية كأكبر اقتصاد في العالم أصبحت الصين طرفاً رئيساً في معادلة تفاعلات القوى الدولية، بما قد يشكل مصدراً لتهديد المصالح الأمريكية في عدد من مناطق العالم، ومنها الشرق الأوسط، وتعتمد الصين في سياستها تجاه المنطقة على المصالح الاقتصادية التي يلزمها الأمن والاستقرار إقليمياً ودولياً، وتتمثل المصالح الإستراتيجية للصين في المنطقة في استقرار المنطقة لتأمين وارداتها النفطية المتزايدة من الخليج العربي والتي تصل نحو 50% من إجمالي تلك الواردات، حيث تبلغ من السعودية وحدها نحو 19% وفقاً لإحصاءات عام 2013 (15).وعليه فان منطقة آسيا الوسطى تعد عنصراً أساسياً في الإستراتيجية الأمنية الصينية، كونها أحد عوامل الربط بين الأمن الداخلي والأمن الخارجي حيث سعت الصين لتوسيع نفوذها في المنطقة غداة استقلال الجمهوريات السوفيتية، وتمثل منظمة شنغهاي للتعاون(*) بأبعادها المتعلقة بالطاقة والأمن أداة رئيسة للإستراتيجية التي اتبعتها الصين تجاه آسيا الوسطى عقب أحداث 11 سبتمبر 2001 والمبنية على أساس التكيف المرن، ويمثل دعم استقرار إقليم شينجيانغ(*) في شمال غرب الصين والمتاخم لمنطقة آسيا الوسطى أحد أهم محددات سياسة الصين الخارجية تجاه المنطقة، ويعد الإقليم مسرحاً للاضطرابات بين الأغلبية المسلمة من قومية الإيجور والسلطات الصينية بفعل تنامي النزعة الانفصالية للإيجور ودعوتهم لتأسيس دولة تركستان

الشرقية من جديد، لذا تستهدف الصين من خلال تعزيز علاقاتها مع دول آسيا الوسطى، ضمان التزام كل من كازاخستان وقيرغيزستان بعدم دعم انفصاليي الإيجور (16).إلا أنه وعلى الرغم مما تقدم فان الولايات المتحدة الأمريكية تمكنت من ترجمة خططها إلى أنماط سلوكية لاحقاً عبر النفاذ إلى العديد من دول منطقة آسيا الوسطى، وفي الوقت ذاته كانت الولايات المتحدة الأمريكية تسعى للحيلولة دون استمرار الصلة بين دول آسيا الوسطى وروسيا من خلال تقديم المساعدة لتلك الدول عن طريق استخراج البترول المتواجد في باطن أراضيها فضلاً عن الغاز، في محاولة لكسر الاحتكار الروسي للطاقة، ومن ناحية أخرى سعت الولايات المتحدة الأمريكية إلى كسب ولاء حكام جمهوريات آسيا الوسطى، ثم جاءت أحداث 11 سبتمبر 2001، لتزيد من التدخل الأمريكي في شؤون المنطقة، واتخذت من تواجدها في أفغانستان محطة للامتداد إلى بقية المناطق المجاورة لها، و حصل في أوزبكستان، وفي وقيرغيزستان واللتان سمحتا باستخدام مجاليهما الجوي والبري لعبور قوات الولايات المتحدة الأمريكية إلى أفغانستان (17). وعبر كل ما تقدم يمكن القول بأن منطقة آسيا الوسطى قد شكلت مكانة استراتيجية مهمة على المستويين الاقليمي والدولي، لا سيما بعد تفكك الاتحاد السوفيتي واستقلال دول تلك المنطقة، لذا فمن الطبيعي أن يبرز التنافس على تلك المنطقة ما بين الدول الكبرى، كونها تحتوي على مارد مهمة من الطاقة والمعادن كالنفط، فضلاً عن موقعها الجيو– استراتيجي الذي يقع في قلب العالم، من هنا باتت تلك المنطقة تنافس منطقة الشرق الأوسط، وتمثل منطقة آسيا الوسطى العمق الجيو – اقتصادي بالنسبة للصين، والجيو – سياسي بالنسبة الى روسيا، من هنا فان الاحتدام المحموم ما بين روسيا والصين والولايات المتحدة الأمريكية حيال هذه المنطقة يقترن بأهميتها في رسم ملامح النظام الدولي المرتقب، من خلال التنافس ما بين تلك القوى الكبرى، وفيما يلي خارطة تمثل موقع دول منطقة آسيا الوسطى، فضلاً عن جدول يوضح الامكانات والمادية والديموغرافية لدول تلك المنطقة :

خريطة (1) توضح موقع دول آسيا الوسطى في العالم

المصدر : موقع صور آسيا الوسطى : متاح على شبكة الانترنت على الرابط التالي :

https://www.google.iq/

جدول (1) يبين المعلومات الأساسية المتعلقة بالمقدرات العامة

لدول آسيا الوسطى بتاريخ 2017

ت	الدولة	المساحة كم2	عدد السكان مليون نسمة	الناتج المحلي الإجمالي السنوي	معدل النمو السنوي	مقدار الإنفاق العسكري السنوي
1-	كازاخستان	2,724,900 مليون كم2	17,920.000 مليون نسمة	134 مليار دولار	%4,2	150,4 مليون دولار
2-	أوزبكستان	447,400 الف كم2	32,120 مليون نسمة	67.220 مليار دولار	%7,8	لا يوجد
3-	تركمنستان	488,100 الف كم2	5,660 مليون نسمة	36,180 مليار دولار	%6,2	لا يوجد
4-	طاجكستان	143,100 الف كم2	8,700 مليون نسمة	6,950 مليار دولار	%6,5	95,8 مليون دولار
5-	قيرغيزستان	199,900 الف كم2	6,140 مليون نسمة	6,550 مليار دولار	%6,4	212 مليون دولار

6-	المجموع	4,003,400 مليون كم2	70,540,000 مليون نسمة	25,900 مليار دولار	%22،6	458,2 مليون دولار

الجدول من عمل الباحث: بالاعتماد على أطلس لاروس (أطلس بلدان العالم) دار عويدات للنشر والطباعة، ط1، بيروت 2013. حيدر شفيق، أطلس العراق والوطن العربي والعالم، دار الكتب والوثائق، بغداد ،2012 بالإضافة إلى شبكة المعلومات الدولية متاح على الرابط التالي : http://ar.tradingeconomics.com .

المطلب الثاني :

ميناء غوادر وانعكاسه على العلاقات الأمريكية – الصينية

من خلال العلاقات الصينية – الباكستانية والتعاون الثنائي الوثيق في مختلف المجالات؛ فقد أبدت الصين من المنظور السياسي الداخلي أو الإقليمي أو الدولي، استعدادها لمواصلة تعزيز العلاقات مع باكستان، وستتطور أكثر مع اتباع الصين مبادرة "حزام واحد وطريق واحد"(*)، لتحل تدريجيًّا محل الولايات المتحدة الأمريكية المهيمنة على الوضع الراهن، ولم تعد الصين مستعدة للعب دور سلبي وعلى مستوى منخفض، بل سعت لتتبوأ موقع القوة العظمى بما يتناسب مع قوتها الذاتية التي يمكن أن تؤثِّر على النظام الدولي (18).فقد استغلت الصين علاقتها مع باكستان عبر استثمارها المزايا الجيوبولتيكية لموقع باكستان للحصول على إطلالة لها على المحيط الهندي، من خلال ميناء غوادر على ساحل مكاران، ويقع هذا الميناء تقريباً على مدخل الخليج العربي ويبعد نحو 72 كم عن ايران و100 كم عن مضيق هرمز، وتتحمل الصين النصيب الأكبر من تكلفة المشروع بـ

1.6 مليار دولار، فبدأ العمل في المشروع في مارس 2002 بعد موافقة الصين على منح 198 مليون دولار من أصل 248 مليون دولار لإتمام الشطر الأول من المشروع، كما استثمرت الصين كذلك هياكل قاعدية مكملة للمشروع بتمويلها لإنجاز طريق رابط بين ميناء غوادر وسط مدينة بلوشستان مروراً بكراتشي وكيتا، وسيكون هذا الميناء الذي لا يبعد عن مضيق هرمز إلا ب 250 ميلاً والذي تمر عبره حوالي 40% من طلبات النفط العالمي بمثابة نقطة شحن مفتاحية في المنطقة، وسيسمح هذا الميناء بربط الاقتصاد الباكستاني أكثر بالاقتصاد الصيني (19).فقد يخدم هذا المشروع المصالح الصينية من خمسة نواحي وهي كالآتي (20):

اولاً : سيضمن شحناً آمناً لواردات الطاقة الصينية القادمة من الخليج العربي التي توفر 60%من احتياجاتها.

ثانياً: في حالة أي عمل عدائي لتعطيل امداداتها النفطية عبر الخليج العربي سيعمل ميناء غوادر كطريق امدادات بديل وآمن .

ثالثاً : يمكن أن يكون كممر احتياطي لكل الشاحنات الصينية عبر الخليج ومضيق ملقا، أين تعتمد الصين كلياً على النوايا الحسنة للولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها في حمايتها.

رابعاً: نظراً لكون ميناء غوادر يقع قبالة مضيق هرمز بالرقب من مصادر الطاقة العالمية، حيث يتم شحن كميات مهمة من الواردات اليابانية، فهو سيمنح الصين دافعاً استراتيجياً للرد في حال تعرض شحناتها للإعاقة في أي مكان .

خامساً : و سيمنح الميناء للصين موطئ قدم في بحر العرب والمحيط الهندي وتواجد الصين في هذا المحيط سيعمق من نفوذها الاستراتيجي مع دول جنوب آسيا الوسطى .

إلا أن هنالك آثاراً جيو – سياسية كبيرة جداً لميناء غوادر الباكستاني من خلال التنافس ما بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين بالإضافة، الى ميناء تشابهار(*) الايراني والتنافس ما بين الولايات المتحدة الأمريكية والهند، من هنا فان هنالك لعبة تحاول أن تلعبها القوى الثلاث الولايات المتحدة الأمريكية والصين والهند، إلا أن آلياتها هي نفسها التي كانت في

السابق، وهس استعراض القوة والمنافسة على الموارد والبحث عن مناطق نفوذ وتحقيق المصالح، لذا فان هذين الميناءين يبرزان كنقطتين رئيستين في هذا الصراع الذي اجتذب القوى القوى العظمى الى بلوشستان(*) في القرن التاسع لنفس الأسباب وهي أهمية موقعها الجيو – استراتيجي، حتى أنه يمكن القول ان اقليم بلوشستان هو احدى اهم المناطق في العالم، وان شعب البلوش مستعد لاستغلال أي فرصة يمكن اتاحتاها من خلال صراعات القوى الكبرى في المنطقة (21).ونتيجة لموقعها المشرق على مضيق هرمز يمكن للبحرية الصينية استخدام ميناء غوادر لتهديد ومحاصرة المضيق في حال نشوب صراع مع الولايا المتحدة الأمريكية أو الهند، وكذلك مع دخول أنابيب النفط الى المحيط الهندي يمكن للبحرية الصينية أن تتفوق على البحريتين الهندية والأمريكية في المحيط الهندي، ويمكن أن يكون غوادر مركزاً تجارياً رئيساً لتصدير البضائع الصينية الى الشرق الأوسط وأوروبا وأفريقيا فضلاً عن استيراد البضائع ومصادر الطاقة اللازمة لتغذية الاقتصاد الصيني المتنامي، فلم يكن يشكل غوادر مصدر قلق للولايات المتحدة الأمريكية فحسب بل على الهند أيضاً، وعليه فان القلق الرئيس لدى الولايات المتحدة الأمريكية هو أنه في حال ربط ميناء غوادر والصين فيمكن أن تمنح الصين عوائد اقتصادية واستراتيجية في المنطقة، ومن ثم فان الولايات المتحدة الأمريكية تنظر الى الهند كحلف استراتيجي في مواجهة المشاريع الصينية في آسيا، كذلك يعتبر التحالف الباكستاني مع الصين ودور باكستان في زعزعة الاستقرار في افغانستان عوامل اخرى رئيسة في تغيير سياسة الولايات المتحدة الأمريكية باتجاه علاقات أقوى مع الهند (22). ولا بد من الاشارة هنا بأن ميناء غوادر له انعكاسات جيو – سياسية وجيو – اقتصادية مهمة حيال دول الخليج ولا سيما السعودية والامارات، فالتواجد الصيني والهندي في غوادر وتشابهار وهم على أعتاب المملكة والدول الخليجية الأخرى، هذا ما يؤثر على موازين القوى الاقليمية في منطقة الخليج العربي والشرق الأوسط، فضلاً على التأثير على أمن الملاحة في مضيق هرمز، وتهدف ايران الى استثمار ورقة ميناء تشابهار كركيزة استراتيجية لاستعراض قوتها في بحر العرب، مما يهدد الأمن القومي الخليجي، أما الاقتصاد الاماراتي فانه بمجرد دخول ميناء غوادر للعمل فان الموانئ الاماراتية تتعرض الى التراجع في ايراداتها وبمرور عدة أعوام مقبلة ستتراجع الموانئ الامارتية بشكل كبير، الأمر الذي جعل الامارات تعمل من أجل عدم انجاح العمل في غوادر من خلال التنسيق السياسي

والمصالح المتبادلة ما بين الهند والولايات المتحدة الأمريكية (23). ومن خلال ما تقدم فان العلاقات الأمريكية – الصينية ستتأثر بشكل أو بآخر تارة بمستوى التنافس والصراع وتارة أخرى بمستوى التعاون، فستعمل أمريكا على الدفع بعدم انجاح العمل في غوادر وتدفع باتجاه آخر بالتعاون مع الهند لإتمام العمل بميناء تشابهار لكونه المنافس الرئيس لـ غوادر، وهذا ما سيجعل العلاقات الأمريكية – الصينية تدخل في حالة من التنافس والصراع. وفيما يلي خارطة توضح موقع ميناء غوادر وتشابهار الاستراتيجيين .

خارطة (2) توضح الموقع الجغرافي لمينائي غوادر وتشابهار

المصدر : صور ميناء غوادر متاح على النت على الرابط لتالي:

https://www.google.iq

المبحث الثالث

استشراف العلاقات المستقبلية للبلدين

تتمثل العلاقات الأمريكية – الصينية بدرجة كبيرة من التغيير، فتميل الى الصراع والتنافس تارة والى التعاون والاعتمادية تارة أخرى، وينعكس هذا التمظهر الواضح في سير العلاقات البينية، عدم قدرة صانع القرار السياسي على التوفيق بين المصالح المختلفة لدولته من علاقاتها بالدولة الأخرى، وعمق روابط التعاون التي تمنع تدهور العلاقات، فضلاً عن طبيعة المرحلة الانتقالية التي تمر بها العلاقات بينهما. من هنا فسنحاول من خلال هذا المبحث التطرق الى احتمالية استمرار مستوى العلاقات أو مدى تراجعها .

المطلب الأول

احتمال الصراع والتنافس

مثلما تسيطر الولايات المتحدة الأمريكية على العالم الغربي، ستحاول الصين السيطرة على آسيا، وهذا على وفق ما يراه مير شايمر، ولذلك فالأخيرة تصارع من أجل تعميق الهوة التي تفصل بينها وبين جيرانها في مجال القوة، لاسيما اليابان وروسيا، فالولايات المتحدة الأمريكية تسعى هي الأخرى من أجل هدف محوري هو الهيمنة في النظام الدولي والسعي الى عدم وجود منافس يهدد هذه الهيمنة، في حين ترى الصين بأن الهيمنة تهدد وجودها الاقليمي (24)، إن نزوع الدور الصيني نحو المقاربات الدولية من شراكات استراتيجية، والمشاركة في المنظمات الإقليمية والتجمعات الاستراتيجية (كمنظمة شنغهاي للتعاون)، لا يهدف إلى إنهاء قوة الهيمنة إنما الى إنهاء سلوك الهيمنة، عن طريق تعزيز العلاقات الإقليمية والدولية، بما يعد تأكيد الصين إقامة علاقات دولية قوية ووضعها على قمة هرم أولوياتها السياسية الخارجية، امتداداً طبيعياً لذلك التيار الفكري الحديث، ففي ذلك يتلاشى سلوك الهيمنة، وما هذا الأخير إلا خطوة لزوال معطيات القوة المهيمنة (25).فالصين ظلت لعقود

لم تفصح عن نفسها كقوة كبرى بل تطرح نفسها كقوة إقليمية بارزة، إلا أن ثمة متغيرات جديدة أفرزت عن استراتيجية صينية ساعية إلى قطبية جديدة أو نفوذ في النظام الدولي (26).وفضلاً عن توسعها الاقتصادي والثقافي في أغلب انحاء العالم، وهو توسع من المتوقع ان يستمر خلال العقود القادمة، ستسعى أيضاً الى فرض وجودها العسكري في منطقة جنوب شرق آسيا مع انهاء قضاياها الحدودية بكافة الطرق بما في ذلك استخدام القوة أو التهديد باستخدامها، ولكن دون الدخول في احتكاك مباشر، كما ستركز على إعادة تايوان الى الصين الموحدة، أما عن طريق الاتفاق الضمني مع الولايات المتحدة الأمريكية مع تبادل نوع من المصالح أو حتى محاصرتها عسكرياً في حال فشل الحلول السابقة، ولا بد من الاشارة هنا بأن الصين تعد الدولة ذات النفس الطويل في علاقاتها الخارجية ، فهي مستعدة للانتظار عدة سنوات للوصول الى اهدافها، على العكس من الولايات المتحدة الأمريكية التي هي في عجلة من أمرها في انهاء صراعاتها الداخلية (27). ويرى زبيغنيو بريجينسكي بوصف الصينيين بالصبر وإجادة لغة الحسابات وإنها ستكون لاعباً مهماً في النظام الدولي، ومن مصلحة العالم استقرارها لأنها ستضطلع بدور دولي مهم في السنوات القادمة، ولكن الصين اليوم لا تريد استفزاز الولايات المتحدة الأمريكية وإنما تريد الفوز في اللعبة الدولية دون معارك على أراضيها في الأقاليم ولا على المستوى الدولي، بل تحدد خطاً حضارياً في النمو وتعديل التوازن الدولي، فالملاحظ على السلوك الصيني خلال كل الأزمات الدولية من العراق إلى أفغانستان إلى إيران إلى السودان وحتى كوريا الشمالية، نلاحظ أن الصوت الصيني لا يصل إلى مواجهة الولايات المتحدة الأمريكية، إلا في حالة واحدة لم تبد المرونة إزاءها وهي قضية تايوان(*)، لذلك انطوت الصين من أجل مقاربة استراتيجية للتأثير أكثر في النظام الدولي والإفصاح عن قوتها كدولة كبرى بدأت المشاركة في منظمات إقليمية وتجمعات استراتيجية كمنظمة شنغهاي للتعاون وتجمع البريكس (28).ويجادل جوزيف ناي في أن الصين لا تمتلك القدرة على تحدي الولايات المتحدة الأمريكية، فيرى في أن الطريق

لم يزل أمامها طويلاً حتى تنافس الولايات المتحدة الأمريكية، نظراً للتحديات التي تواجهها على صعيد التنمية ومشكلات تدهور المناطق الريفية والمشكلات الديموغرافية، بالتالي قد تصل الصين إلى حجم الاقتصاد الأمريكي ذاته في غضون السنوات المقبلة، ولكن مردود هذا النمو والتطور الاقتصادي لن يكون متساوياً بين البلدين، وذلك من خلال مستوى نصيب دخل الفرد فهو في الصين أقل منه في الولايات المتحدة الأمريكية، وهذا ما يؤخر من مدى قدرة الصين على اللحاق بالمستوى الأمريكي وقدراته (29) ويرى ابراهيم بن عبدالعزيز المهنا في كتابه، بأن الولايات المتحدة الأمريكية سوف تستمر عموماً قوة عسكرية وسياسية في العالم نتيجة لقوتها الذاتية وتحالفاتها الدولية، وستبقى إلى منتصف القرن الحادي والعشرين في الأقل وإن فقدت مركزها الأول اقتصادياً، وسوف تستمر الولايات المتحدة الأمريكية في إعادة رسم أولوياتها الخارجية حسب التطورات الدولية المتغيرة وبحسب مصالحها الوطنية المتغيرة الأخرى، وسوف تتجنب الولايات المتحدة الدخول في صراعات عسكرية مباشرة مثلما حدث في العراق وأفغانستان وقبل ذلك كوريا وفيتنام وستكون تدخلاتها العسكرية فقط عندما تضمن النتائج مقدماً وبأقل التكاليف المالية والبشرية وسوف تعتمد على التهديد بالقوة واستخدام الطرق السياسية ومركزها ونفوذها المالي والتجاري ومساندة حلفائها واستخدام التقنية الحديثة لتحقيق أهدافها (30).

المطلب الثاني

احتمال التعاون والاعتمادية

على الرغم من أن هنالك أراء ونظريات تشير الى احتمال الصراع والتنافس في العلاقات الأمريكية – الصينية، إلا أنه هنالك أيضاً أراء وأفكار تشير الى احتمالية التعاون والاعتمادية ما بين الطرفين، من هنا بالنمو المطرد للصين، إلا أنهم لا يرون في هذا النمو أي تهديد للمصالح الأمريكية، وعلى العكس من النظرية الأولى، فإنهم يعتقدون أن بناء علاقة صينية أمريكية مبنية على التعاون الاقتصادي والتجاري والأمني، يحقق المصالح الأمريكية أكثر مما لو انتهجت الولايات المتحدة الأمريكية سياسة عدائية مع الصين، وذهبوا إلى أكثر من ذلك، بقولهم " إن معاملة الولايات المتحدة الصين كعدو سيجعلها كذلك في المستقبل" من هنا يجادل هنري كيسنجر بقوله " إذا ضللنا نتمسك بأن الصين هي عدونا القادم، فسوف نحولها بالفعل إلى عدو، وسيكون ذلك من صنع أيدينا"، ومن هنا يرى أصحاب هذه النظرية أن وسائل الإعلام الأمريكية قد أخطأت عندما ضخمت من القوة العسكرية الصينية وإثارتها لما يسمى "بالتهديد الصيني" (31).وبالنتيجة لحقيقة الضعف الصيني في الأجلين القريب والمتوسط في الأقل، وعدم وجود تهديد صيني اليوم، هذا لا يعني بأن الصين قوة مسالمة في الوقت الراهن، بقدر ما يرجح بأنها أضعف من أن تتحدى توازن القوى القائم في آسيا، وإنها ستظل كذلك لفترة غير قصيرة خلال القرن الحادي والعشرين، فعلى الولايات المتحدة الأمريكية إدارة علاقاتها مع الصين لكون الأخيرة لها القدرة على الإضرار بالمصالح الأمريكية، وبوصفها قوة مهيمنة في المستقبل، وإن الصين تسعى حالياً إلى الإبقاء على الوضع القائم، وهو ما يجب على الولايات المتحدة الأمريكية أن تشجعه في الأمد المتوسط، أما على الأمد الطويل فانه على الولايات المتحدة الأمريكية الاعتراف بالمصالح الصينية وإجراء مفاوضات معها بشأن التوصل إلى حلول تتوافق مع الأهداف الأمريكية – الصينية، وهذا ما يؤيده زبيغنيو بريجينسكي (32).من هنا فان كل من الولايات المتحدة

الأمريكية والصين ركيزتان لا يمكن الاستغناء عنهما في أي نظام عالمي، ومن اللافت أنهما، اتخذتا تاريخياً موقفاً ملتبساً إزاء النظام العالمي، مؤكدتين التزامهما إياه وهما تتحفظان حول بعض جوانبه، خلفيتا الطرفين على الصعد الثقافية والسياسية تتباينان من نواح مهمة، فالمقاربة الأمريكية للسياسة ذرائعية (براغماتية) ومقاربة الصين مفهومية (نظرية)، لم يسبق لأمريكا أن تعايشت مع جيران أقوياء مهددين، ولم يسبق للصين أن كانت دون خصم قوي على حدودها، ما من مشكلة إلا ولها حل بنظر الأمريكيين، أما الصينيون فيرون أن كل حل ليس إلا بدخول في سلسلة جديدة من المشكلات، يلتمس الأمريكيون نتيجة متجاوبة مع الظروف المباشرة، أما الصينيون فيتركز إهتمامهم على التغيير التطوري المتدرج، ويقوم الأمريكيون بإيجاز برنامج يتضمن بنوداً عملية قابلة للإنجاز، والصينيون يطرحوا مبادئ عامة ويحللوا ما ستؤول إليها (33).واتساقاً مع ما تقدم يمكن القول بأن مستقبل العلاقات الأمريكية – الصينية تتمثل من خلال التعاطي عبر التنافس أو الصراع وهنا فان المصالح تلعب دوراً كبيراً في هذا الجانب، إلا أن الصراع في العلاقات لن يكون المقاربة السائدة بين البلدين، بل أن التعاون المطرد سيكون العلامة الفارقة في معظم المفاصل، وخاصةً بعد أن أدركت الولايات المتحدة الأمريكية بأن الصين ستشكل رقماً مهماً في النظام الدولي وتحديداً على المستوى الاقتصادي، بالتالي ليس من السهولة بمكان السيطرة عليها أو تحجيم دورها، و من هنا فان مسألة التعاون في العلاقات هي الطريقة الأسلم لتفادي خطورة منافسة الصين، والتي تعد اليوم الدولة الأكثر منافسة للولايات المتحدة الأمريكية. وفيما يلي جدول يوضح الممكنات المادية والديموغرافية للولايات المتحدة الأمريكية والصين لغاية عام 2017.

جدول (2) يوضح القدرات المادية والديموغرافية للولايات المتحدة الأمريكية والصين بتاريخ 2017

ت	الدولة	المساحة كم2	عدد السكان مليون نسمة	الناتج المحلي الاجمالي السنوي	معدل النمو السنوي	الانفاق العسكري السنوي
1-	الولايات المتحدة الأمريكية	9,834,000 كم2	320 مليون نسمة	18,557 ترليون دولار	%4.1	600 مليار دولار
2-	الصين	9,596,960 مليون كم2	1,375 مليار نسمة	11 ،199 ترليون دولار	%6,9	225,713 مليار دولار

الجدول من عمل الباحث: بالاعتماد على أطلس لاروس (أطلس بلدان العالم) مصدر سبق ذكره . وأطلس العراق والوطن العربي والعالم مصدر سبق ذكره. بالإضافة إلى المؤشرات الدولية متاح على الرابط التالي : http://ar.tradingeconomics.com .

الخاتمـة

نعتقد وبشكل متسق مع كل ما تقدم بأن العلاقات الأمريكية – الصينية تجمع ما بين التنافس من جهة والتعاون من جهة أخرى، كون تلك الدولتين تتوفر لديهم مختلف أنواع القوة (العسكرية والاقتصادية والتقنية وغيرها)، وهذا ما يؤهلهما الى القيام بدور عالمي بفعل المصالح المتشابكة لدى كل طرف مع الدول الأخرى والحلفاء، إذ يسعى كل طرف للوصول الى أهدفه واستراتيجيته المرسومة، فالولايات المتحدة الأمريكية ترغب في تجسيد مبدأ الهيمنة في النظام الدولي والإبقاء على نظام القطب الواحد، من خلال تحجيم دور القوى الأخرى الصاعدة ولاسيما المنافسة منها الى الهيمنة الأمريكية كالصين، بالمقابل تسعى الصين الى الوصول الى مرتبة القوى العظمى من خلال تبنيها لاستراتيجيات تمكنها من التأثير في حركة التفاعلات الدولية، وتعترف بوجود دولة عظمى أخرى كالولايات المتحدة

الأمريكية يتعين عليها احترامها بذات الوقت الذي تحترم وتقدر الولايات المتحدة الأمريكية المصالح الدولية والاقليمية للصين.

من هنا فان الولايات المتحدة الأمريكية تدرك بأن ان كان هنالك ثمة تأثير للصين على مستوى النظام الدولي فهو لن يكون قبل فترة المستقبل المتوسط على الأقل، لذا تحاول العمل من أجل تحجيم ذلك الدور الصيني القائم، ولكنها لا تتناسى بأن الصين سوف تلعب دوراً محورياً في رسم ملامح النظام الدولي في المستقبل وعليه فان الولايات المتحدة الأمريكية تحاول أن لا تخلق من الصين الآن عدواً جامحاً لا يمكن السيطرة عليه، وفي الوقت ذاته من المبكر الحكم على انتهاء الهيمنة الأمريكية وأفولها في الوقت الحاضر، فما زالت الولايات المتحدة الأمريكية تعد الدولة رقم واحد في العالم وتمتلك القدرات الكافية لأن تحافظ على الهيمنة لعقود مستقبلية أخرى، والصين والدول الصاعدة الأخرى تدرك ذلك تماماً .

الهوامش :

1) حيدر علي حسين، سياسة الولايات المتحدة الأمريكية ومستقبل النظام الدولي السياسة الأمريكية الخارجية والعلاقات الدولية، دار الكتب العلمية للطباعة والنشر والتوزيع، ط2، بغداد 2014، ص 45 – 46 . وينظر كذلك : على محمد أمنيف الرفيعي، القوة الناعمة وأثرها في مستقبل الهيمنة الأمريكية، مكتبة السنهوري، ط1، بغداد 2016، ص 150.

2) كرار أنور البدري، الصين بزوغ القوة من الشرق، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية، السلسة الجامعية، ط1، بغداد 2015، ص 95.

3) حيدر علي حسين، مصدر سبق ذكره، ص 112 – 113.

4) صفاء حسين علي الجبوري، العلاقات الصينية – الأمريكية في مرحلة ما بعد الحرب الباردة، مجلة جامعة تكريت للعلوم القانونية والسياسية، المجلد 3، العدد 12، السنة ص 155 – 156.

5) حيدر علي حسين، مصدر سبق ذكره، ص 191.

6) كرار أنور ناصر، العلاقات الأمريكية – الصينية في عهد الرئيس دونالد ترامب، مجلة أبحاث استراتيجية، مركز بلادي للدراسات والأبحاث الاستراتيجية، العدد 15، بغداد، اغسطس 2017، ص83.

7) صفاء حسين علي الجبوري، مصدر سبق ذكره، ص 178 – 179 .

8) كرار أنور ناصر البديري، مصدر سبق ذكره، ص 155– 156.

9) السيد أمين شلبي، هل الصعود الصيني تهديد للولايات المتحدة ، مجلة السياسة الدولية، مركز الأهرام للدراسات والابحاث الاستراتيجية، العدد 165القاهرة، يوليو 2006، ص 86.

10) زبيغنيو بريجنسكي، الاختيار السيطرة على العالم أم قيادة العالم، دار الكتاب العربي، ترجمة عمر الأيوبي، ط1، بيروت 2004، ص 128.

11) كرار أنور ناصر البديري، مصدر سبق ذكره، ص 157.

(*) إن دول منطقة آسيا الوسطى (قيرغيزستان، وأوزبكستان، وطاجكستان، وكازاخستان، تركمنستان)، فهي تعاني من مشكلات داخلية كثيرة كانتشار الفقر والبطالة رغم توفر الثروات في العديد منها، هذا بالإضافة إلى وجود الكثير من الحركات الإسلامية التي بدأت تنهض بقوة بعد استقلال دول آسيا الوسطى وخروجها من الفلك السوفيتي، وهو ما أثار قلق الكثير من الدول الكبرى، وزاد في إمكانية التدخل في شؤونها تحت دعاوى مختلفة يأتي في مقدمتها (مكافحة الإرهاب) أو القضاء على الأخطار التي تهدد المنطقة أو غيرها. ينظر : مظفر نذير الطالب، التنافس الدولي في

آسيا الوسطى (أوزبكستان أنموذجاً)، المجلة السياسية والدولية، مركز دراسات وبحوث الوطن العربي، الجامعة المستنصرية، العدد 3، السنة 2006، ص101.

12) ريا خوري، آسيا الوسطى في صراع القوى العظمى، تاريخ المشاهدة 2018/8/10.

http://katehon.com/ar/article/asy-lwst-fy-sr-lqw-lzm

13) المصدر نفسه.

14) طارق محمد ذنون الطائي، العلاقات الأمريكية – الروسية بعد الحرب الباردة، مركز حمورابي للأبحاث والدراسات الاستراتيجية، ط1، بغداد 2012، ص 117.

15) دلال محمود السيد، مستقبل الترتيبات الأمنية في الشرق الأوسط، ملحق تحولات استراتيجية، مجلة السياسة، مركز الأهرام، العدد 203، القاهرة ، يناير 2016، ص 21.

*) هي منظمة دولية سياسية واقتصادية وأمنية أوراسية، تأسست في 15 يونيو 2001 في مدينة شنغهاي، على يد قادة ستة دول آسوية؛ هي الصين، وكازاخستان، وقيرغيزستان، وروسيا، وطاجيكستان، وأوزبكستان. وقع ميثاق منظمة شانغهاي للتعاون في يونيو 2002، ودخل حيز التنفيذ في 19 سبتمبر 2003، كانت هذه البلدان باستثناء أوزبكستان أعضاء في «مجموعة شانغهاي الخماسية» التي تأسست في 26 أبريل 1996 في شنغهاي، ودخلت في عام يونيو/ 2017 الهند وباكستان كعضوين دائمين في المنظمة، فأصبح عدد الأعضاء الدائمين 8 أعضاء، ويذكر بأن الصين كانت بمعية روسيا قد أسستا تلك المنظمة لمحاولة الحد من الهيمنة الأمريكية في النظام العالمي ومنطقة آسيا الوسطى. للمزيد من التفاصيل يراجع : موقع المنظمة متاح على شبكة الأنترنت، https://ar.wikipedia.org/wiki تاريخ المشاهدة 2018/8/111.

*) فهي مقاطعة صينية تتمتع بنظام إداري خاص، تقع في أقصى شمال غرب البلاد، عاصمتها مدينة أورومتشي، التسمية التاريخية للمنطقة شي يو (المساحة الغربية أو المغرب باللغة الصينية)، وهي ذات أغلبية مسلمة، ويدعى بعض اتجاهات الانفصال في داخل الصين وخارجها بأنها منطقة خاصة للايغور ويسمونها تركستان الشرقية والاسم ينقسم إلى كلمتين "ترك" و"ستان" ومعناها أرض الترك، وفي خلال الحرب الداخلية الصينية نالت استقلالها عام (1944م) ولكن عادت إلى أحضان الدولة الجديدة عام (1949م) عندما تأسست جمهورية الصين الشعبية وإعلان قيام الشيوعية، ضمها الصينيون إلى الصين فصارت مقاطعة صينية، وتطورت كثيراً خلال الثلاثين سنة الأخيرة وهي غنية بالنفط والغاز الطبيعي وخامات اليورانيوم. للمزيد من التفاصيل يراجع الموقع : https://ar.wikipedia.org/wiki تاريخ المشاهدة 2018/8/11.

16) سامي السلامي، التنافس على قلب الأرض يعيد تعريف الأمن في آسيا الوسطى، تحولات استراتيجية على خريطة السياسة الدولية، ملحق مجلة السياسة الدولية، مركز الأهرام، العدد 205، القاهرة، يوليو 2016، ص 31.

17) مظفر نذير الطالب، التنافس الدولي في آسيا الوسطى (أوزبكستان أنموذجاً)، المجلة السياسية والدولية، مركز دراسات وبحوث الوطن العربي، الجامعة المستنصرية، العدد 3، السنة 2006 ص118.

*) إن طريق الحرير لم يكن طريقاً واحداً وإنما شبكة من الطرق الفرعية التي تصب في طرق أكبر أو بالأحرى بطريقين كبيرين أحدهما شمالي صيفي والآخر شتوي ، كانوا يسلكونه في زمن الشتاء والذي يجمع بين هذه السبل والمسارات جميعاً، هو أنها مسالك للقوافل المتجهة من الشرق الى الغرب لتمر في طريقها ببلدان ما لبثت أن ازدهرت مع ازدهار هذه الطريق التجاري الأكثر شهرة في العالم القديم، ويمتد طريق الحرير من المراكز التجارية في

شمال الصين حيث ينقسم الطريق الى فرعين شمالي يمر عبر منطقة بلغار – كيبتشاك وعبر شرق أوروبا وشبه جزيرة القرم وحتى البحر الأسود وبحر مرمرة والبلقان ووصولاً بالبندقية، أما الفرع الجنوبي فيمر من تركستان وخراسان وعبر بلاد ما بين النهرين وكردستان والأناضول وسوريا عبر تدمر وانطاكية الى البحر الأبيض المتوسط أو عبر دمشق وبلاد الشام الى مصر وشمال أفريقيا، وقد ساهم طريق الحرير منذ القرن الخامس قبل الميلاد في نشر الثقافة والعلاقات الاجتماعية ما بين الشعوب، ولم يكن فقط على مستوى التجارة، ويكفي لبيان أثر طريق الحرير واهميته اقتصادياً كونه أدى الى تراكم المخزون العالمي من الذهب في الصين . ينظر : نيفين حسين، طريق الحرير الجديد وأثره عل دولة الامارات العربية المتحدة، وزارة الاقتصاد، الامارات 2016، ص 2 – 3.

18) رايموند لي، الأبعاد الاستراتيجية للعلاقات الباكستانية – الصينية، متاح على النت على الرابط التالي، file:///C:/Users/2018/Desktop تاريخ المشاهدة 2018/8/122.

19) عبدالقادر دندن، الصعود الصيني والتحدي الطاقوي الأبعاد والانعكاسات الاقليمية، مركز الكتاب الأكاديمي، ط1، عمان 2016، ص 153.

20) المصدر نفسه، ص 153 – 154 .

*) ميناء تشابهار في محافظة سيستان وبلوتشستان جنوب شرق ايران هو الميناء الايراني الوحيد الذي يطل على المحيط الهندي، وبذلك يكون بوابة مائية للبلاد على المياه الدولية، ولهذا الميناء اهمية جيو سياسية وجيو استراتيجية كونه يبعد عن ميناء غوادر نحو 70 كم ، وقد يكون المنافس لـ غوادر وتوجهت الهند لتستثمر 500 مليون دولار لتوسيع وتشغيل ميناء تشابهار لمنافسة الصين وتحجيم دورها في غوادر .

*) بلوشستان إقليم جاف يقع على طرف الهضبة الإيرانية ويمتد بين كل من إيران وباكستان وأفغانستان، سميت المنطقة بذلك بعد نزوح القبائل البلوشية إليها قبل آلاف السنين، اللغة الشائعة في الإقليم هي اللغة البلوشية إضافة إلى البراهوئية والرخشانية، الجزء الجنوبي من إقليم بلوشستان يعرف بإقليم مكران المطل على بحر العرب، ويقع مينائي غوادر وتشابهار ضمن اقليم بلوشستان على سواحل بحر العرب الذي يمتد من مضيق هرمز الى كراتشي، ويبرز الموقع الجيو – استراتيجي للاقليم أهمية لكل من المينائين . ينظر : محمد حسن حسين بور، اتفاقا تشابهار وغوادر وصراع القوى المتنافسة في اقليم بلوشستان، مجلة الدراسات الايرانية، مركز الخليج العربي للدراسات الايرانية، العدد الأول، دون مكان النشر ديسمبر 2016، ص 96.

21) محمد حسن حسين بور، الهند وإيران اتفاق تشبهار الخصائص الجيو – استراتيجية لإقليم بلوشستان انطباعات اقليمية ودولية، مركز الخليج العربي للدراسات الايرانية، دون سنة نشر، ص 11.

22) المصدر نفسه، ص 13 – 14.

23) عبدالقادر دندن، مصدر سبق ذكره، ص 105.

24) كرار أنور البديري، مصدر سبق ذكره، ص 159 – 160.

25) المصدر نفسه، ص 254.

26) وائل محمد اسماعيل، التغيير في النظام الدولي، مكتبة السنهوري، ط1، بغداد 2016، ص 190.

27) ابراهيم بن عبدالعزيز المهنا، المنافسة على القمة وتحول القوة نحو الشرق تطور النظام الدولي منذ سقوط الاتحاد السوفيتي، دار جداول للنشر والترجمة والتوزيع، ط1، بيروت 2015، ص 293.

(*) تستغل الولايات المتحدة الأمريكية قضية تايوان كورقة ضغط على الصين للابتزاز المستمر، فتحريك قضية انفصال تايوان عن الوطن الأم يوفر للولايات المتحدة الأمريكية قدراً من المناورة السياسية وابتزاز المواقف السياسية الدولية والتأثير في القرار السياسي الصيني، وتبنت الولايات المتحدة الأمريكية موقفاً واضحاً حيال قضية تايوان يقوم على رفض أي مساس باستقلالها، وإن أي هجوم صيني عليها يمثل قلق شديد للولايات المتحدة الأمريكية وتهديداً لمصالحها وعلاقاتها في آسيا، ويمكن القول أن سياسة الاحتواء الأمريكية القديمة تجاه الصين، ما زالت قائمة وسارية المفعول وأضيف عليها الآن سياسة المبادأة في الهجوم من أجل احتواء وتقويض قوة الصين خاصة في مسألة تايوان. ينظر : حيدر علي حسين، سياسة الولايات المتحدة الأمريكية ومستقبل النظام الدولي، مصدر سبق ذكره، ص 128.

28) وائل محمد اسماعيل، مصدر سبق ذكره، 190.

29) يامن خالد يسوف، واقع التوازن الدولي بعد الحرب الباردة واحتمالاته المستقبلية، الهيئة العامة السورية للكتاب، دمشق 2010، ص 299.

30) ابراهيم بن عبدالعزيز المهنا، مصدر سبق ذكره، ص 293.

31) محمد سعيد أبو عامود، العلاقات الأمريكية – الصينية، مجلة السياسة الدولية، مركز الأهرام للدراسات السياسية والدولية، العدد 145، القاهرة يوليو 2001، ص 96–100.

32) يامن خالد يسوف، مصدر سبق ذكره، ص 278.

33) هنري كيسنجر : النظام العالمي تأملات حول طلائع الأمم ومسار التاريخ، دار الكتاب العربي، ترجمة فاضل جتكر، ط1، بيروت 2015. ص223.